



القرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٩٣ المعقّدة في ١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وإلى بيان رئيسه
المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/30)؛

وإذ يؤكّد من جديد التزامه الراسخ باحترام سيادة بوروندي واستقلالها وسلامتها
الإقليمية ووحدها، وإذ يشير إلى أهمية مبدأي حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير
وأهمية التعاون الإقليمي،

وإذ يؤكّد من جديد أيضا تأييده التام لعملية اتفاق السلام والمصالحة في بوروندي،
الموقع في أروشا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (المشار إليه أدناه باسم "اتفاق أروشا")،
وإذ يدعو جميع الأطراف البوروندية إلى الوفاء بالتزاماتها بالكامل، وإذ يؤكّد لها تصميمه
على دعم إنهاء الفترة الانتقالية بنجاح عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة،

وإذ يرحب بالمنجزات الإيجابية التي أحرزتها الأطراف البوروندية حتى الآن، بما في
ذلك في الفترة المنصرمة منذ نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي في ١ حزيران/يونيه
٢٠٠٤،

وإذ يرحب على وجه الخصوص بالاتفاق الذي وقّعه الأطراف البوروندية في
بريتوريا في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وما تلاه من اعتماد البرلمان لدستور مؤقت، في
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مما يوفر ضمانات لجميع المجتمعات المحلية بأن تمثل في
مؤسسات ما بعد الفترة الانتقالية،

وإذ يشجع جميع الأطراف البوروندية على مواصلة الحوار فيما بينها بروح من التراضي، وبخاصة أثناء حملة شرح الدستور المؤقت ووضع قانون الانتخابات بغية التوصل إلى حل سياسي دائم،

وإذ يشير إلى أنه ما من بديل لإجراء الانتخابات حسبما نص عليه اتفاق أروشا، ويهيب بالسلطات الانتقالية بأن تواصل العمل حتى العملية الانتخابية التي من المقرر أن تجري في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلتها دول المبادرة الإقليمية من أجل بوروندي، ولا سيما أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والأطراف الميسرة، خاصة جنوب أفريقيا، لدعم عملية السلام في بوروندي، ويشجعها على مواصلة مواكبة جهود الأطراف البوروندية،

وإذ يشجع أيضا مجتمع المانحين الدوليين على الاستجابة لطلب حكومة بوروندي دعم مؤسساتها القضائية الوطنية ودعم قدرة سيادة القانون،

وإذ يدين جميع أعمال العنف وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي،

وإذ يكرر إدانته الشديدة لمذبحة غاتومبا ويؤكد من جديد أنه لا بد من تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة،

وإذ يحيط علما بالتقرير المشترك لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن مذبحه غاتومبا التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/821)، ويحيط علما أيضا بالبيان الذي أصدرته حكومة بوروندي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/867)، وبالالتزامها بالانتهاء عاجلا من تحقيقها في مذبحه غاتومبا، بدعم دولي حسب الاقتضاء،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/902)،

وإذ يلاحظ العقبات التي ما زالت قائمة أمام تحقيق استقرار بوروندي، وإذ يرى أن الحالة في ذلك البلد لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي على نحو ما حددها في قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤)، حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛

٢ - يحث جميع الحكومات والأطراف المعنية في المنطقة على نبذ استخدام القوة أو التحريض على العنف، وعلى الإدانة القاطعة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى أن تتعاون بنشاط مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي الجهود التي تبذلها الدول بهدف وضع حد للإفلات من العقاب؛

٣ - يطلب إلى حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أن تتعاونتا بلا تحفظ مع حكومة بوروندي من أجل كفالة اكتمال التحقيق في مذبحه غاتومبا وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة؛

٤ - يطلب من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة تقديم المساعدة، في نطاق ولايتيهما، إلى السلطات البوروندية والكونغولية، بغية تيسير اكتمال التحقيق في مذبحه غاتومبا ولتعزيز أمن السكان الضعفاء؛

٥ - يعرب عن قلقه البالغ لإعلان جبهة قوات التحرير الوطنية التي يقودها السيد أغاثون رواسا مسؤوليتها عن مذبحه غاتومبا، ويعرب عن عزمه على النظر في التدابير الواجبة التي يمكن اتخاذها ضد أولئك الأفراد الذين يهددون عملية السلام والمصالحة الوطنية في بوروندي؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقيي مجلس الأمن بانتظام على علم بتطورات الحالة في بوروندي وتطبيق اتفاق أروشا وتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبالإجراءات التي اتخذتها السلطات البوروندية بناء على توصيات المجلس لمكافحة الإفلات من العقاب، وأن يقدم تقريراً بشأن هذه التطورات مرة كل ثلاثة أشهر؛

٧ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.